تقرير محين خاص بإذاعة "القرآن الكريم" غير القانونية

في ما يلي تقرير محين خاص بملف إذاعة "القرآن الكريم" غير الحاصلة على إجازة يتضمن مختلف قرارات وإجراءات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بخصوصها:

تقدمت إذاعة "القرآن الكريم" إلى الهيئة بمطلب في الحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة في مناسبتين وقد رفض طلبها الحصول على إجازة في ثلاث مناسبات للأسباب التالية:

- بتاريخ 25 مارس 2014 تقدم السيد "محمد بن عبد الله الجزيري" إلى الهيئة بطلب للحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة تحت تسمية "القرآن الكريم"، وقد قرر مجلس الهيئة في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 سبتمبر 2014 عدم إسناد الإجازة نظرا لعدم توفر عديد الشروط الأساسية في مطلب الترشح أهمها ضرورة استقلالية طالبي الإجازة عن الأحزاب السياسية وعدم الجمع بين المسؤوليات القيادية في هذه الأخيرة وبين الاشراف على تسيير القناة، إلى جانب كون أحد مسيري القناة السيد "سعيد الجزيري" هو أمين عام حزب سياسي وهو ما يتعارض مع الالتزام المفروض على طالب الإجازة صلب الفصل 9 من كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة. كما تبين، بالرجوع إلى ما تبثه الإذاعة، أن العديد من برامجها موجهة إلى الدعاية لشخص السيد "سعيد الجزيري" وللحزب الذي يرأسه ولمسيريه، الأمر الذي يخالف أحكام النقطة 14 من الفصل 5 من كراس الشروط المذكور والتي تنص على أن يلتزم صاحب الإجازة بـ: "عدم استعمال القناة الإذاعية لغرض الدعاية أو التسويق لصورته الخاصة أو لصورة غيره أو لحزب ما". إضافة إلى عدم وجود مخطط مالي واضح وعدم وجود تصور واضح للتعديل الذاتي.

- وتقدم السيد "محمد الجزيري" بطلب جديد للحصول على الإجازة مؤرخ في 24 جويلية 2015، لكن تم رفضه أيضا بموجب قرار الهيئة الصادر في 26 نوفمبر 2015 نظرا لكونه قدم خارج الآجال القانونية الواردة في بلاغ الهيئة الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2014 في خصوص فتح باب الترشيحات للحصول على إجازة إحداث واستغلال قنوات تلفزيونية أو إذاعية خاصة أو جمعياتية، والمحددة من يوم 24 نوفمبر 2014 إلى غاية يوم 12 ديسمبر 2014 كأقصى أجل لتقديم الترشيحات. وقد جددت الهيئة دعوتها القناة إلى ضرورة التوقف عن البث، لكن هذا الأخيرة لم تذعن.

- طعنت الإذاعة في قرار رفض إسناد الإجازة الأول وتم إلغاؤه بموجب قرار المحكمة الإدارية لأسباب تتعلق بالأسانيد وليس بالموضوع، فتولت الهيئة تنفيذ الأحكام القضائية بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وفق أحكام الفصل 9 من قانون المحكمة الإدارية وأعدت النظر في مطلب القناة، ثم تم رفض مطلب الترشح للمرة الثالثة بقرار من مجلس الهيئة المؤرخ في 23

27 أفريل 2021

نوفمبر 2020، لعدم استجابة ملف الترشيح إلى الشروط الجوهرية وعدم تضمينه وثائق أساسية للحصول على الإجازة، ودعت الهيئة الإذاعة إلى التوقف عن البث.

وتجدر الإشارة إلى أن إذاعة "القرآن الكريم" غير ملتزمة بمقتضيات القانون منذ البداية، فقد انطلقت في البث دون انتظار جواب الهيئة على طلب الحصول على الإجازة، وقد رصدت المصالح الفنية التابعة للديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي بثها غير القانوني واستغلالها للتردد 97.7 ميغاهرتز المبرمج بمخطط الإرسال لمحطة البث الإذاعي والتلفزي بزغوان وذلك دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة (الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري/ الوكالة الوطنية للترددات) ودون احترام الإجراءات القانونية في الغرض علما أن:

- الترددات الراديوية كهربائية تدخل ضمن الملك العام للدولة ولا يمكن الاستحواذ عليها دون وجه حق وفق أحكام الفصل 46 من مجلة الاتصالات، فهي مسألة سيادية ويعود إلى الدولة وحدها الحق في استعمالها أو الترخيص للغير في استغلالها طبقا لشروط مضبوطة.

- قرصنة الترددات الراديوية يؤدي إلى التشويش على القنوات المتحصلة على الإجازات التي يؤمن بثها على نفس التردد وهو ما يمثل اعتداء على حق الغير.

ونتيجة تواصل البث غير القانوني لإذاعة "القرآن الكريم" والتشويش على الإذاعات الحاصلة على تراخيص قانونية، طالب الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي الهيئة بتاريخ 13 ماي 2016 التدخل باتخاذ جميع الإجراءات لإيقاف البث وذلك حماية للنطاق الراديوي المرخص،

وفي ما يلي مختلف التجاوزات المرتكبة من إذاعة "القرآن الكريم" غير الحاصلة على إجازة ومختلف الإجراءات والقرارات المتخذة بشأنها من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري:

• لم تلتزم إذاعة "القرآن الكريم" بالقرارات الصادرة عن الهيئة وواصلت البث خارج إطار القانون واستعمال الترددات بطريقة غير قانونية فاتخذت الهيئة ضدها بتاريخ 7 أكتوبر 2014 قرارا بحجز التجهيزات الضرورية للبث التابعة للإذاعة، وقد تم التنفيذ بحجز جهاز البث وإبقائه تحت حراسة السيد "سعيد الجزيري" مدير الإذاعة وتشميع غرفة البث.

• تبين أنه تم كسر الأختام وعادت الإذاعة إلى البث بطريقة غير قانونية، مما اضطر الهيئة إلى اتخاذ قرار مؤرخ في 12 أكتوبر 2015 يقضي بـ "تسليط خطية مالية عليها قدرها خمسون ألف دينار (50.000) من أجل العودة لنفس الخرق المتمثل في ممارسة نشاط بث دون إجازة، مع دعوتها إلى التوقف الفوري عن البث"،

• عاينت الهيئة استمرار الإذاعة في البث فأصدرت قرارا مؤرخا في 20 جوان 2016 يقضي بتسليط خطية مالية قدرها 50 ألف دينار وذلك لممارستها نشاطات بث دون إجازة تطبيقا لأحكام الفصل 31 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الإتصال السمعي والبصري وإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري الذي يقتضي أنه "في حالة ممارسة نشاطات بث دون إجازة تسلط الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري خطايا تتراوح بين عشرين ألف دينار وخمسين ألف دينار ولها أن تأذن بحجز التجهيزات التي تستعمل لتلك النشاطات".

27 أفريل 2021

- نتيجة مواصلة البث دون إجازة أصدر مجلس الهيئة بتاريخ 27 جانفي 2017 قرارا يقضي بحجز التجهيزات الضرورية للبث التابعة لإذاعة "القرآن الكريم"،
- تم تكليف مراقبي اتصال سمعي وبصريّ بالهيئة محلّفين للغرض بالتوجّه إلى مقر إذاعة "القرآن الكريم" بمنطقة مرناق من ولاية بن عروس قصد القيام بإجراءات الحجز، وبالحلول بالمكان بتاريخ 01 نوفمبر 2017 تم منع المراقبين من اتمام إجراءات الحجز علاوة على قيام المدعو "سعيد الجزيري" صاحب الاذاعة بتجديش المستمعين عبر البث المباشر من خلال دعوتهم للالتحاق بمقر الاذاعة والتصدي لعملية الحجز،
- في إطار متابعة تنفيذ القرار المشار إليه أعلاه، تم تكليف مراقبي اتصال سمعي وبصريّ بالهيئة بتاريخ 02 نوفمبر 2017 بمواصلة القيام بإجراءات الحجز وفق المحضر عدد 2017/02 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017، وتم حجز جهاز إرسال على ملك الإذاعة. ورغم ذلك فقد عاينت الهيئة- بموجب محضر المعاينة عدد 2017/6 المؤرخ في 21 نوفمبر 2017- استمرار الإذاعة المذكورة في البث، وهو ما يعني أنها تمتلك عدة أجهزة بث وإرسال غير قانونية. ونظرا لوجود شبهة مخالفة ديوانية على اعتبار أنّ أجهزة الإرسال يتم توريدها من الخارج ويخضع استعمالها لجملة من الشروط ومن التراخيص من الجهات المختصة (الوكالة الوطنية للترددات- الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري- المصالح المكلفة لدى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتونس)، قامت الهيئة بإشعار الإدارة العامة للديوانة التونسية بتاريخ 28 نوفمبر 2017 لاتخاذ التدابير اللازمة،
- تمت إحالة محضر الحجز على السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بين عروس تطبيقا لمقتضيات الفصل 32 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011، فقضت المحكمة الابتدائية بين عروس بتاريخ 30 نوفمبر 2017 في القضية عدد 14994/2017 " برفع الحجز والإذن برفع يد الهيئة عن المعدات. وقد تم بتاريخ 12 جوان 2018 إعلام الهيئة بالقرار بواسطة عدل تنفيذ ومطالبتها بإرجاع المحجوز.
- رغم مساعي الهيئة لفرض احترام القانون، وردت على الهيئة بتاريخ 14 جويلية 2017 مراسلة من الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي متضمنة "مطلب في العبور بجبل زغوان" تقدم به السيد "سعيد الجزيري" باسم إذاعة "القرآن الكريم" بتاريخ 4 جويلية 2017 إلى السيد وزير الدفاع الوطني، قصد تمكينها من تثبيت عمود إرسال إذاعي بأرض كائنة بجبل زغوان وتابعة لملك الدولة الغاي،
- بمراسلة وزارة الدفاع الوطني ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 21 جويلية 2017 لطلب معطيات بهذا الخصوص تم إعلام الهيئة بموجب المراسلة الواردة عليها بتاريخ 07 سبتمبر 2017 بأن وزارة الفلاحة مكّنت الإذاعة المذكورة من رخصة في الإقامة الوقتية بجبل زغوان تحت عدد 1684 مؤرخة في 26 أفريل 2017 قصد تركيز عمود للإرسال الإذاعي، وقد تم استغلاله من قبلها للبث بطريقة غير قانونية،
- سجلت الهيئة اعتراضها على رخصة الإقامة الوقتية المذكورة استنادا إلى أحكام الفصل 7 من كراس الشروط والالتزامات العامة المتعلقة بالإقامة الوقتية بملك الدولة للغابات الذي ينصّ على أنه: "يتعين على إدارة إذاعة "القرآن الكريم" إخلاء الموقع في صورة اعتراض من أي جهة إدارية أخرى وأن الرخصة لا تلغي جميع الرخص الأخرى المستوجبة لهذا النشاط"،

27 أفريل 2021

- تبعا للمراسلة الواردة على الهيئة من الديوان الوطني للإرسال الاذاعي والتلفزي بتاريخ 22 جانفي 2018، والمتضمنة طلب المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بزغوان إبداء الديوان لرأيه الفني بخصوص تثبيت عمود بث اذاعي بجبل زغوان لفائدة إذاعة "القرآن الكريم"، قامت الهيئة بتاريخ 08 فيفري 2018 بمراسلة المندوب الجهوي للتنمية وأعلمته بأنه سبق لها أن سجلت اعتراضها على الرخصة المذكورة لدى وزارة الفلاحة وأنها تؤكد اعتراضها عليها لتعارضها مع القوانين الجاري بها العمل، كما وجهت بتاريخ 08 فيفري 2018 تذكير في الغرض لوزارة الفلاحة،
- وردت على الهيئة مراسلة من المدير العام للشؤون القانونية والعقارية بوزارة الفلاحة بخصوص الاعتراض مؤرخة في 19 فيفري 2018 تم إعلامها من خلالها بعدم جواز امتناع الإدارة عن إسناد الرخصة لطالبا وأن ذلك من شأنه أن يعمر ذمتها لفائدته،
- في نفس الإطار وردت على الهيئة بتاريخ 23 فيفري 2018 مراسلة من المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بزغوان أعلمها من خلالها أن ملف اعتراض الهيئة قد أحيل على أنظار السيد المكلف العام بنزاعات الدولة بتونس للتعهد والمتابعة وذلك تحت عدد 683 بتاريخ 15 فيفري 2018 وأفادنا بأن القضية مازالت منشورة أمام أنظار محكمة الاستئناف بنابل، فقامت الهيئة بمراسلة وزارة الفلاحة بتاريخ 02 مارس 2018 للتأكيد على اعتراضها وتمسكها بعدم تمكين القناة من تركيز سارية إرسال إذاعي بملك الدولة الغابي بجبل زغوان،
- وردت على الهيئة مراسلة من الديوان الوطني للإرسال الاذاعي والتلفزي بتاريخ 14 مارس 2018 مفادها أنه تم رصد تواصل أشغال تثبيت عمود بث اذاعي بجبل زغوان لفائدة إذاعة خاصة تبث خارج إطار القانون تحت مسمى "القرآن الكريم" بغاية استغلال مزيد من الترددات بصفة غير قانونية، وهو ما من شأنه أن يحدث تشويشا على بث الاذاعات المتحصلة على تراخيص قانونية،
- اتصلت الهيئة بالسيد المكلف العام بنزاعات الدولة للاستفسار حول مآل الاعتراض فأفادها بأن إذاعة "القرآن الكريم" قامت في شخص ممثلها القانوني بقضية استعجالية تحت عدد 7947 لطلب استئناف أشغال تركيز جهاز الإرسال موضوع رخصة الإقامة الوقتية عدد 1684، وأن المحكمة الابتدائية بزغوان أصدرت قرارا بتاريخ 29 جانفي 2018 يقضي بتمكين "إذاعة القرآن الكريم" من مواصلة الأشغال. كما قام المكلف العام بنزاعات الدولة باستئناف الحكم الاستعجالي بمحكمة الاستئناف بنابل تحت عدد 29012 وتم التصريح بالحكم بتاريخ 26 مارس 2018 والذي قضى بإقرار الحكم الابتدائي لفائدة "إذاعة القرآن الكريم"، كما أعلم الهيئة أنه قام ضد الإذاعة بقضية في كف الشغب عن عقار آخر شرعت الإذاعة في إقامة أشغال تركيز جهاز الإرسال عليه،
- بتاريخ 21 مارس 2018 وردت على الهيئة من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نسخة من القرار الصادر عن المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بزغوان تحت عدد 1281 بتاريخ 21 مارس 2018 والقاضي بسحب رخصة الإقامة الوقتية عدد 1684 المسندة بتاريخ 26 أفريل 2017 لفائدة "إذاعة القرآن الكريم" في شخص ممثلها القانوني السيد "سعيد الجزيري"،
- وردت على الهيئة مراسلة من الديوان الوطني للإرسال الاذاعي والتلفزي بتاريخ 13 جوان 2018 تم من خلالها اعلامها بتواصل تشغيل مرسل بث "إذاعة القرآن الكريم" على التردد 97.7 ميغاهرتز من جبل زغوان رغم صدور قرار سحب رخصة الإقامة الوقتية وأنه يتم تزويد التجهيزات المركزة بالمحطة

27 أفريل 2021

بالطاقة الكهربائية مباشرة عن طريق الشركة التونسية للكهرباء والغاز، كما تبين أنه يتم التقاط بثها أيضا في مناطق الساحل،

• راسلت الهيئة بتاريخ 5 جويلية 2018، السيد وزير الداخلية لإعلامه بالوضعية غير القانونية للإذاعة ومطالبته بالتدخل العاجل واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للاستعمال العشوائي لموارد الطيف الراديوي،

• راسلت الهيئة رئاسة الحكومة بتاريخ 10 أوت 2018 حول الوضعية غير القانونية لبعض القنوات التلفزيونية والاذاعية من بينها إذاعة "القرآن الكريم"،

• تبين وفق إشهار تأسيس حزب "الرحمة" في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 84 المؤرخ في 14 جويلية 2012 صفحة 4717 أن المقر الاجتماعي لشركة "قرآن كريم للإنتاج" المستغلة ل "إذاعة القرآن الكريم" هو نفس المقر الرسمي لحزب "الرحمة"، وهو ما يعني وجود تداخل بين نشاط الإذاعة والعمل الحزبي السياسي بما ينسف المبادئ الأساسية لممارسة نشاط الإتصال السمعي والبصري المنصوص عليها صلب الفصل 15 من كراس الشروط،

• بالاطلاع على تقرير وحدة الرصد التابعة للهيئة المتعلق بالخروقات الجسيمة المسجلة في تغطية الحملة الانتخابية التشريعية الموجه إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يتبين أنه تم توظيف "إذاعة القرآن الكريم" للدعاية السياسية عبر تخصيص 67 ساعة و 19 دقيقة من البث على موجات الإذاعة خلال الحملة الانتخابية التشريعية الممتدة من 14 سبتمبر 2019 إلى 04 أكتوبر 2019 أي بمعدل 3 ساعات و 19 دقيقة يوميا احتكرها المشرف على القناة والمرشح للانتخابات التشريعية عن حزب "الرحمة" في دائرة بن عروس "سعيد الجزيري" وقد انعكس حضوره الإعلامي المكثف والموظف على نتائج الانتخابات بفوز القائمة الحزبية التي يترأسها عن دائرة بن عروس وبفوز حزب "الرحمة" بمقاعد في مجلس نواب الشعب تمثيلا عن الدوائر الانتخابية التي يغطيها مجال بث "إذاعة القرآن الكريم"،

• بتاريخ 23 جانفي 2020 أحالت الهيئة ملف "إذاعة القرآن الكريم" على أنظار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل شبهاة فساد مالي وإداري للتقصي في شأنها واتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض،

• أحالت الهيئة على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بن عروس ستة (06) ملفات متعلقة ببث "إذاعة القرآن الكريم" لمضامين إعلامية متمثلة في خطابات تحريضية على العنف والكراهية والدعوة إلى التمييز على أساس الجنس والدين باعتبارها أفعال مكونة لجرائم على معنى القانون الجزائي، وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة لردع المشرفين على الإذاعة والمسؤولين عن خطها التحريري (بتواريخ 10 جانفي 2020 وغرة جويلية 2020 و 22 ديسمبر 2020 و 31 ديسمبر 2020 و 16 فيفري 2021 و 08 مارس 2021)،

• وردت على الهيئة مراسلات من الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ومن الوكالة الوطنية للترددات، بتاريخ 12 و 18 ماي و 18 أوت من سنة 2020، تفيد بأن إذاعة "القرآن الكريم" تستغل بصفة غير قانونية طيفا تردديا (الذبذبة 93.7 ميغاهرتز) للبث من ولاية صفاقس مستغلة في ذلك تجهيزات راديوية غير مرخصة بما يخالف أحكام الفصل 50 من مجلة الاتصالات الذي ينص على أن

27 أفريل 2021

"اسناد الترددات الراديوية (يتم) من قبل الوكالة الوطنية للترددات طبقا للمخطط الوطني للترددات الراديوية بعد أخذ رأي الوزيرين المكلفين بالدفاع الوطني وبالداخلية". وقد تبين أن صاحب "إذاعة القرآن الكريم" عمد إلى تركيز عمود بث إذاعي بأرض كائن بمنطقة بوجربوع من ولاية صفاقس وشرع في البث على التردد 93.6 ميغاهرتز. وبناء عليه، وبعد المعاينة القانونية، دعت الهيئة القناة للتوقف الفوري عن البث وذلك بموجب مراسلة مؤرخة في غرة جويلية 2020. ونظرا لعدم إذعان الإذاعة، اتخذت الهيئة بتاريخ 18 أوت 2021 قرارا بحجز التجهيزات المستعملة في البث وتم تنفيذه بموجب محضر الحجز عدد 2020/5 المؤرخ في 18 أوت 2020، وتم إقرار الحجز في الحكم الجزائي عدد 2020/01 الصادر عن الدائرة الجناحية الثانية لدى المحكمة الابتدائية بصفاقس 02 بتاريخ 15 سبتمبر 2020،

• بموجب مراسلة مؤرخة في 27 أوت 2020 عرضت الهيئة تجهيزات البث الراديوي المحجوزة كل من السيد المدير العام للديوانة التونسية والسيد الرئيس المدير العام لمركز الدراسات والبحوث للاتصالات للثبوت من مصدرها، فورد بتاريخ 15 سبتمبر 2020 جواب الإدارة العامة للأبحاث الديوانية يفيد انعدام وجود أي تصاريح ديوانية تتعلق بتوريد شركة "قرآن كريم للإنتاج" لتجهيزات إرسال راديوية (emetteur) كما لا توجد لديهم سجلات أو شهادات في خصوص الجهاز المحجوز،

• تبين لدى الهيئة أنّ التوجهات الأساسية للبرمجة المضمنة في مطلب الترشح وتسمية القناة بـ "إذاعة القرآن الكريم"، يطغوا عليها الطابع الديني أساسا، مما يتعارض مع النظام القانوني بموجب قرار الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري عدد 02 لسنة 2020 المؤرخ في 13 جانفي 2020، والذي ينص في الفقرة 2 من الفصل الثالث من كراس الشروط على أنه: "تسند إجازات إحداث واستغلال القنوات الإذاعية الدينية حصريا للإعلام العمومي دون سواه"، باعتبار الدين شأن عام تحتكر إدارته الدولة،

• قرر مجلس الهيئة في جلسته المنعقدة بتاريخ 08 سبتمبر 2020 سحب القرار المؤرخ في 18 سبتمبر 2014 القاضي برفض إسناد إجازة لإذاعة القرآن الكريم والذي ألغى قضائيا، وإعادة النظر في ملف "إذاعة القرآن الكريم". وقد وجهت الهيئة بتاريخ 23 سبتمبر 2020 مراسلة إلى الممثل القانوني للإذاعة تعلمه فيها بإعادة النظر في طلبه المقدم في 25 مارس 2014 المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال القناة.

• بعد مضي أجل معقول دون أن يتقدم الممثل القانوني للإذاعة المعنية إلى الهيئة بأي وثائق إضافية لملفه الأصلي، وبإعادة النظر في ملف الترشح تبين عدم توفر الشروط الجوهرية للحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة وأهمها ضرورة استقلالية مسيري المنشأة الإعلامية عن الأحزاب السياسية وعدم الجمع بين المسؤوليات القيادية في الحزب وبين الإشراف على تسيير القناة، هذا إلى جانب غموض الملف المالي للشركة المستغلة للقناة وانعدام الشفافية فيه.

• أصدرت الهيئة قرارا بتاريخ 23 نوفمبر 2020 يقضي برفض المطلب المقدم من السيد "محمد بن عبد الله بن الهادي الجزيري" وكيل شركة "قرآن كريم للإنتاج" بتاريخ 25 مارس 2014 وعدم إسناد إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة تحت تسمية "إذاعة القرآن الكريم". وتضمن القرار دعوة "إذاعة القرآن الكريم" للتوقف عن البث.

27 أفريل 2021

- قام "سعيد الجزيري" بحشد أنصاره عبر البث الإذاعي للقناة للتأثير على الرأي العام وأقدم بمعية حوالي ثلاثة مائة شخص على محاصرة مبنى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري يوم 7 جانفي 2021 وترهيب الأعوان وترديد شعارات تكفيرية ضد أعضاء مجلس الهيئة،
- على إثر ذلك قدمت الهيئة بشكاية جزائية إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ضد "سعيد الجزيري" من أجل التكفير وهضم جانب موظف عمومي وتعطيل سير مرفق عام. كما رفعت قضية ضده في الشتم والثلب لدى المحكمة الابتدائية بين عروس لكن لم يتم الفصل فيهما إلى الآن.
- لم تلتزم الإذاعة المذكورة بقرار مجلس الهيئة وواصلت البث دون إجازة فقررت الهيئة بتاريخ 16 ديسمبر 2020 تسليط عقوبة مالية عليها تطبيقاً لأحكام الفصل 31 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011.
- أصدر مجلس الهيئة بتاريخ 25 فيفري 2021 قراراً يقضي بحجز التجهيزات الضرورية للبث التابعة لإذاعة "القرآن الكريم" على معنى أحكام الفصل 31 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011، وذلك بعد أن عاين استمرارها في مواصلة البث دون إجازة استناداً إلى محضر المعاينة عدد 2021/01 المؤرخ في 15 فيفري 2021 والمنجز من قبل وحدة الرصد بالهيئة.
- تمّ تكليف مراقبي اتصال سمعي بصريّ محلفين تابعين للهيئة بتنفيذ قرار الحجز. حيث ان المرسوم عدد 116 لسنة 2011 مكن الهيئة وفق الفصل 22 منه للقيام بالمهام المسندة إليها أن تنتدب مراقبين مؤهلين من قبل رئيس الهيئة من بين الأعوان المنتميين الى الصنف (أ) ومحلّفين للغرض يوضعون تحت سلطة رئيسها ويكلفون عند الحاجة بمراقبة الوثائق وبالمراقبة على عين المكان قصد معاينة وإثبات المخالفات ويساعدهم في مهامهم عند الحاجة مأمورو الضابطة العدلية المبينون بالعدد 3 و4 من الفصل 10 من مجلة الإجراءات الجزائية، ويقومون وفق الفصل 32 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 بحجز ما هو ضروري من وثائق وتجهيزات،
- توجه أعوان الهيئة لتنفيذ قرار الحجز في ولايتي زغوان وبن عروس مرفوقين بمأموري الضابطة العدلية.
- تم تنفيذ قرار الحجز بجبل زغوان أين توجد تجهيزات البث التابعة "لإذاعة القرآن الكريم" وفق المحضر عدد 2021/02 المؤرخ في 17 مارس 2021. وتعدر استكمال إجراءات الحجز بمقر الإذاعة بمنطقة مرناق من ولاية بن عروس بعد أن تصدى السيد "سعيد الجزيري" لعملية الحجز بتعلة أنه محل سكناه وعلى اعتبار أن له صفة نائب شعب ويتمتع بالحصانة البرلمانية.
- تمت إحالة المحضر عدد 2021/02 المؤرخ في 17 مارس 2021 على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بزغوان بتاريخ 23 مارس 2021 مرفقاً بالوثائق والصور الموثقة لعملية الحجز تطبيقاً لمقتضيات الفصل 32 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011.
- على إثر ذلك تعرض أعوان الهيئة إلى التشهير والثلب والشتم من قبل السيد "سعيد الجزيري" عبر بثه على مواقع التواصل الاجتماعي لاتهامات ضدهم دون دليل قاطع وعبر بث خطاب يدعو إلى

27 أبريل 2021

التحريض على العنف بما يهدد سلامتهم الجسدية ويشكل خطرا على أمن الأعوان بالهيئة وعلى ممارسة المؤسسة لأعمالها كمرفق عمومي.

• تبين أن القناة عادت للبث وأنه تم الدخول إلى الغرفة المثبت فيها عمود الإرسال وتجهيزات البث بجبل زغوان التابعة لإذاعة "القرآن الكريم" والواقع وضع الشمع على قفلها على إثر تنفيذ الحجز، فوجهت الهيئة شكاية إلى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بزغوان بتاريخ 25 مارس 2021 ضد السيد "سعيد الجزيري" لارتكابه جريمة كسر الأختام، ولم يتم النظر فيها إلى الآن،

• قضت الدائرة الجناحية لدى المحكمة الابتدائية بزغوان بتاريخ 07 أبريل 2021 في قضية الحجز عدد 1154 موضوع محضر الحجز عدد 2021/02 "برفع الحجز المسلط على معدات إذاعة "القرآن الكريم".

• قامت الهيئة بتاريخ 12 أبريل 2021 بتقديم مطلب استئناف في قضية الحجز عدد 2021/1154 تحت عدد 41695.

• حضر بمقر الهيئة السيد "سعيد الجزيري" بتاريخ 12 أبريل 2021 صحبة عدل تنفيذ للقيام برفع الحجز واسترجاع المحجوز موضوع القضية مستندا في ذلك إلى إذن صادر لفائدته شخصيا عن السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بزغوان مؤرخ في 12 أبريل 2021، دون بيان صفته لتسلم المحجوز علما أن "سعيد الجزيري" لا صفة له في قضية الحجز عدد 2021/1154، وليس الممثل القانوني لإذاعة "القرآن الكريم".

• تم دعوة السيد رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري والمراقبين المحلفين اللذين نفذوا عملية الحجز للمثول يوم 26 أبريل 2021 لدى فرقة الأبحاث العدلية بزغوان على خلفية شكاية تقدم بها صاحب القناة الإذاعية غير القانونية النائب "سعيد الجزيري" ضدهم بتهمة السرقة ومحاولة الاغتيال.

ولازالت إذاعة "القرآن الكريم" إلى حد هذا التاريخ:

➤ تمارس نشاطات بث دون الحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة إذاعية خاصة من الجهة المختصة على معنى أحكام الفصل 31 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011.

➤ ترفض الامتثال للقانون ولقرارات الهيئة بما من شأنه أن يشكل خطرا على الأمن العام.

➤ يتم استغلالها من قبل السيد "سعيد الجزيري" المستفيد الحقيقي من الإذاعة لبث مضامين مخالفة لأحكام الفصل 5 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011.

➤ مرتكبة، في شخص ممثلها القانوني، لجرائم مستمرة على معنى الفصل 82 من مجلة الاتصالات الذي ينص على أنه "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وبخطية من ألف إلى عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين: (...) كل من استعمل ترددات راديوية بدون الحصول على موافقة الوكالة الوطنية للترددات. (...)".